الأمم المتحدة

S/PV.8964

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٦٤

الثلاثاء، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة إيفستيغنيفا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا	السيد سباس
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد سيسنيروس تشافيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان **المنشأ عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان** (S/2022/48)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@unrg). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documentsnrg)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان (S/2022/48)

الرئيسة (*تكلمت بالروسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/111، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/48، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥).

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون.

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسة (*تكلمت بالروسية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تود الولايات المتحدة أن تشكر أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة في القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢)، الذي يجدد ولاية فريق الخبراء المعني بالسودان. ولا تزال تقارير الفريق تؤدي دورا حاسما في توجيه جهود المجلس للتخفيف من حدة النزاع وتعزيز السلام في دارفور. ونرحب بتمديد ولايته اليوم لمدة ١٢ شهرا أخرى.

ثلاثون عاما من الحكم العسكري لم تحقق السلام في دارفور. ولا يحتمل الأمر الانتظار كي يحل السودان أزمته السياسية الحالية، التي تتجاوز آثارها العاصمة بكثير. ويجب على الحكومة الانتقالية التي أعادت بسط سيطرتها في البلد أن تبدأ على الفور في العمل على تنفيذ اتفاق جوبا للسلام وإنشاء آليات دائمة لرصد وتوثيق وردع عدم الاستقرار.

ولا يزال دعمنا ثابتا للشعب السوداني ومطالبته بالديمقراطية التي يقودها المدنيون باعتبارها الضمان الحقيقي الوحيد لتحقيق الاستقرار والازدهار. ونعتقد أن الجهود الدولية الموحدة ضرورية لتيسير عملية سياسية شاملة يقودها السودانيون لاستعادة الانتقال الديمقراطي والحكم المدني في السودان. ولهذا السبب، تدعم الولايات المتحدة بقوة جهود الممثل الخاص بيرتس و بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان للنهوض بهدف المجلس المتمثل في إقامة سودان آمن ومستقر.

وكما ورد في التقرير الأخير لفريق الخبراء المعني بالسودان (انظر S/2022/48)، تواصل الميليشيات المسلحة وأنصارها الهجمات وأعمال القتل والنهب دون عقاب في دارفور. ويهدد العنف القبلي – مع استمرار دورات الهجمات والهجمات المضادة بدلا من أي حل حقيقي – التماسك الاجتماعي ويقلل من احتمالات التعايش السلمي واستدامة عملية السلام. وتفاقم هذا العنف في عام ٢٠٢١ مع استمرار الأزمة السياسية في السودان. ويؤكد كل ما سبق ذكره الحاجة إلى قيام فريق الخبراء بالاستمرار بعمليات رصد وإبلاغ قوية.

ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع زملائنا أعضاء المجلس، وفريق الخبراء، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة

الانتقالية في السودان وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لتعزيز السلام والأمن في دارفور والمنطقة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تمر دارفور بمرحلة حاسمة من الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وفي حين أن الحالة الأمنية في دارفور مستقرة عموما، فإنها لا تزال هشة، إذ يتكرر وقوع النزاعات القبلية وأعمال النهب العنيفة. وفي الآونة الأخيرة، تعرض موظفو الأمم المتحدة، بمن فيهم مواطنون صينيون، لهجوم في عملية سطو مسلح في دارفور. وتسجل الصين إدانتها الشديدة، وندعو الأمم المتحدة إلى التنسيق الفعال مع الشرطة المحلية في السودان، وإجراء تحقيق سريع واتخاذ تدابير ملموسة لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة.

وتتحمل السلطات السودانية المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على الاستقرار وحماية المدنيين في أعقاب انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. إنها مهمة ملحة لتعزيز بناء القدرات الأمنية للسلطات السودانية، التي تأثرت سلبا بحظر توريد الأسلحة.

وينبغي لمجلس الأمن تعديل تدابير الجزاءات في الوقت المناسب في ضوء التغييرات المستمرة. ويدعو القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢)، الذي اعتمد للتو، إلى وضع معايير لتعديل تدابير الجزاءات المفروضة على السودان بحلول موعد محدد. وأعربت الصين عن تأييدها لهذه الفكرة بتصويتها تأييدا للقرار.

وتجدر الإشارة إلى أن القرار ٢٥٦٢ (٢٠٢١)، الذي اعتمد في العام الماضي، دعا إلى وضع معايير من أجل تعديل تدابير الجزاءات بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وللأسف، لم تنفذ أحكام ذلك القرار بعد. وعدل القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢)، الذي اعتمد منذ لحظات، من الموعد النهائي المحدد لبعض النقاط المرجعية الواضحة والواقعية والمحددة تحديدا جيدا ليصبح ٣١ آب/أغسطس. والصين تتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس للوفاء بجميع المتطلبات.

الرئيسة (*تكلمت بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الاتحاد الروسي.

صوت الاتحاد الروسي مؤيدا للقرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢)، الذي مدّد ولاية فريق الخبراء المعني بالسودان. وفي الوقت نفسه، نأسف لأن عددا من أعضاء مجلس الأمن، بذرائع مسيسة زائفة، حالوا دون توصلنا إلى اتفاق بشأن النقاط المرجعية اللازمة لرفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى السودان. أعرب مجلس الأمن في القرار ٢٥٦٢ (٢٠٢١) عن اعتزامه تحديد هذه النقاط المرجعية بحلول خريف عام ٢٠٢١. ولذلك يبدو أن المجلس يتراجع عن التزاماته في هذا الصدد. ونحن على ثقة أنه سيتم احترام الموعد النهائي الجديد الذي نص عليه القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢) حتى يتسنى إنجاز ذلك العمل بحلول ٣١ آب/أغسطس. يجب أن تكون النقاط المرجعية واضحة وواقعية ويمكن تحقيقها.

نحن نرى أن نظام الجزاءات المفروضة على السودان لم يعد يتوافق مع الوضع الفعلي في دارفور. وعلاوة على ذلك، فإنه يعوق الجهود التي تبذلها الخرطوم فيما يتعلق ببناء الدولة وبخطط التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمنطقة. ومن حيث المبدأ، نرى أنه ينبغي تبرير الجزاءات التي يفرضها المجلس بشكل يكون فوق مستوى الشبهات وأن تخضع للمراجعة والتعديل بانتظام ، إلى أن يتم رفعها بالكامل. فمن غير المقبول استخدامها كوسيلة للعقاب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٠.